الأمم المتحدة

TD/B/58/SC.II/L.2

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: Limited
29 September 2011
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الثامنة والخمسون
جنيف، ١٢-٢٣ و٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الثامنة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ و٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

المحتويات

الصفحة

اللجنة الثانية للدورة ٢

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة ٢

الاستنتاجات المتفق عليها ٢

(A) GE.11-51841 031011 031011

الرجاء إعادة الاستعمال

اللجنة الثانية للدورة

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة

الاستنتاجات المتفق عليها

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يُقر* بالالتزام السياسي المتنامي إزاء التنمية الصناعية في أفريقيا وبالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه عملية التصنيع في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وإحداث فرص العمل والحد من الفقر؛

٢- *يُقر* بأهمية وضرورة تعزيز المبادرات التي تتخذها البلدان الأفريقية، لا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخطة تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، لدفع عجلة تنميتها الصناعية؛

٣- *يرحب* بمذكرة أمانة الأونكتاد عن *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١١*، الذي يحمل كعنوان فرعي *تعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا وسط البيئة العالمية الجديدة*، ويُثني على الأمانة لتعاونها مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) في إعداد التقرير؛

٤- *يحيط علماً* بالرسالة الأساسية للتقرير، وهي أن أفريقيا تحتاج إلى سياسة صناعية جديدة تحفز التحول الاقتصادي وتُحدِث فرص العمل وتساهم في الحد من الفقر؛

٥- *يقر* بأن على الدولة أن تتشاور على سبيل الأولوية، لدى وضع سياستها العامة الصناعية، مع القطاع الخاص وأصحاب المشاريع من بين جهات أخرى من الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية. ويُقر أيضاً بأهمية الدولة كعنصر فاعل في القطاع الصناعي. وعلى الدولة أن تهيئ بيئة مؤاتية وتُحدّد القيود التي تواجهها الجهات الفاعلة وتسعى إلى إزالتها. ويمثّل التعاون فيما بين جميع الجهات صاحبة المصلحة عنصراً حاسماً لنجاح أي سياسة صناعية؛

٦- *يعرب عن انشغاله* من أن أفريقيا ما زالت لا تؤدي دوراً رئيسياً في الإنتاج الصناعي العالمي أو في التجارة العالمية للمنتجات المصنعة ومن أن حصة المنطقة من القيمة المضافة التصنيعية وصادرات الصناعات التحويلية العالمية ظلت راكدة في حدود ١ في المائة على مدى السنوات العشر الأخيرة؛

٧- *يلاحظ* أن تعزيز الابتكار العلمي والتكنولوجي وإقامة الروابط بين القطاعات على الصعيد الاقتصادي المحلي، وحفز تنظيم المشاريع، وتعزيز الاتساق بين

السياسات الصناعية والسياسات الاقتصادية الأخرى، هي عوامل مهمة لتعزيز التنمية الصناعية في أفريقيا؛

٨- *يشدّد* على أن تعزيز الصناعة ينبغي ألا يتحقق على حساب القطاع الزراعي، وأن التصنيع والتنمية الزراعية ينبغي أن يُنظر إليهما كعمليتين متكاملتين؛

٩- *يشدّد أيضاً* على أهمية التنويع الاقتصادي في دفع النمو والتنمية، والدور الذي يمكن أن يسهم به التعاون الدولي - بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والأقاليمي - لتعجيل نَسق التنمية الاقتصادية في أفريقيا. وفي هذا الصدد، يطلب إلى الأونكتاد أن يواصل مضاعفة جهوده في هذا المجال، وذلك في إطار إنجازه لولايته وفي حدود الموارد المتاحة له؛

١٠- *يضع في اعتباره* أن البيئة العالمية الراهنة، كما تحددها العوامل المشار إليها في الفصل ٥ من التقرير، تطرح تحديات وتتيح فرصاً أمام التنمية الصناعية في أفريقيا؛

١١- *يدعو* شركاء أفريقيا الإنمائيين إلى مواصلة دعم التحول الاقتصادي في المنطقة بوصفه خطوةً هامةً نحو الحد من تأثر بلدان أفريقيا بالصدمات، وبوجه أعم إلى بناء الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق النمو والتنمية المستدامين، بما في ذلك إحداث فرص العمل والحد من الفقر، ويدعوها إلى تكثيف هذا الدعم متى أمكن ذلك؛

١٢- *يشجع* الشركاء الإنمائيين على مواصلة تعاونهم، بما يشمل الوفاء بالتزاماتهم الجارية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية، لتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق التحول الاقتصادي في البلدان الأفريقية؛

١٣- *يطلب* إلى الأونكتاد أن يواصل، في إطار إنجاز ولايته وفي حدود الموارد المتاحة له، الاضطلاع ببحوث لتحديد السياسات المناسبة للتصدي للقضايا والتحديات الإنمائية التي تواجه البلدان الأفريقية، وأن يعزز جهوده من أجل نشر النتائج التي تخلص إليها هذه البحوث.